إرشادات تعزيز المنافسة في توريد وبيع الزي المدرسي

٢٠٢٥

مقدمة

رصد مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار من خلال الجولات الميدانية التي تقوم بها فرق المجلس قيام بعض المدارس الاهلية في محافظة بغداد بفرض شراء الزي المدرسي من داخل المدرسة حصراً أو من جهة شراء محددة مما يؤثر سلباً على المنافسة في توريد وبيع الزي المدرسي اضافة الى تحميل أولياء الامور اعباءً مالية كبيرة وتقييد حريتهم في اختيار ما يناسبهم وفق عناصر الجودة والسعر وذلك يعد مخالف للمادة (١٠) الفقرة الحادية عشر من قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ والمتضمنة ((إرغام جهة او طرف او حصول أيا منهما على اسعار أو شروط بيع أو شراء خاصة غير مبررة بشكل يؤدي الى اعطائه ميزة في المنافسة او إلى إلحاق الضرر به)).

انطلاقاً من حرص مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار على ضمان استمرار نشاط تصنيع وتوريد وبيع الزي المدرسي في قطاع التعليم دون الاضرار بالمنافسة العادلة، أعد المجلس هذه الارشادات لتكون دليلاً إسترشادياً للمدارس والمنشئات العاملة في السوق المعني لتجنب الوقوع في الممارسات الضارة والمخالفة لقانون المنافسة.

أولاً: المصطلحات والتعريفات

١- المجلس: مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار.
٢- المنافسة: الجهود المبذولة في سبيل التفوق الاقتصادي.
٣- الزي المدرسي: ما تقرره المنشأة التعليمية على طلابها وطالباتها من ملابس.
٤- السوق المعني: سوق البيع الخاص بالزي المدرسي.
٥- المنشئات التعليمية: المدارس الحكومية والاهلية التي تخضع لنظام وزارة التربية.

ثانياً: الهدف من الارشادات

١- ضمان توافق الممارسات المتعلقة ببيع وتوريد الزي المدرسي وفق احكام قانون المنافسة.
٢- بيان الممارسات الضارة والمقيدة للمنافسة.

ثالثاً: نطاق التطبيق

يعد الزي المدرسي سوق خاص للمنشئات التعليمية والممارسات الشائعة تلزم الطلبة حال الانضمام الى المنشأة التعليمية بارتداء الزي المدرسي المحدد من قبل المدرسة فقط دون أي زي آخر، حيث ان المنشأة التعليمية تقرر وتحدد مواصفات الزي المدرسي وآلية بيعه وبذلك تمتلك المدرسة حصة ١٠٠٪ من السوق المعني مما يشير الى هيمنتها على سوق توريد وبيع الزي المدرسي وتؤثر تبعاً لذلك بشكل كبير في اسعار بيع الزي المدرسي وكمياته في السوق الأمر الذي من شأنه تقليل المنافسة في سوق توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي والحد من حرية المستهلك في اختيار ما يناسبه وفق الجودة والسعر الذي يختاره.

يحظر قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ أي ممارسات أو اتفاقات تحريرية أو شفهية تشكل إخلالاً بالمنافسة ومنع الاحتكار أو الحد منها أو منعها بخاصة عندما يكون الهدف منها:

١- تحديد اسعار السلع أو الخدمات أو شروط البيع وما في حكم ذلك.
٢- تحديد كمية السلع أو أداء الخدمات.
٣- تعليق بيع أو تقديم خدمة بشراء سلعة أو سلع اخرى أو بشراء كمية محددة منها أو بطلب تقديم خدمة اخرى.

يمتد نطاق تطبيق هذه الارشادات الى جميع المنشئات التعليمية والموردين والمصنعين للزي المدرسي وملحقاته، وعلى الجهات العاملة في هذا النشاط الالتزام بما يرد فيها من إرشادات وتعليمات.

رابعاً: الممارسات المحظورة في نشاط توريد وتوزيع وبيع الزي المدرسي وما في حكمه

- **تعليق بيع أو تقديم خدمة بشراء سلعة أو سلع اخرى أو بشراء كمية محددة منها أو بطلب تقديم خدمة اخرى.**

تقيد هذه الممارسة حرية المستهلك في اختيار ما يناسبه عند شراء الزي المدرسي من خلال إلزامه بشراء أجزاء الزي المدرسي في شكل حزمة كاملة غير مجزأة ويحظر المجلس على المنشأة التعليمية أو الموزع إلزام المستهلك بشراء قطع الزي المدرسي بشكل كامل او ملحقاته وفق المادة (١٠) الفقرة عاشراً.

مثال: ان تشترط المنشأة التعليمية (س) على أولياء الامور شراء كامل الزي المدرسي من الموزع (ص) (قميص وبنطلون) وعدم تمكين الطالب من شراء القميص أو البنطلون منفردين بناءً على احتياجه الفعلي.

- **تحديد أسعار السلع والخدمات.**

يعد الاتفاق على تحديد اسعار السلع أو الخدمات أو شروط البيع وما في حكم ذلك من محظورات قانون المنافسة وفق المادة (١٠) الفقرة أولاً، عند قيام منشاة تعليمية بتحديد سعر إعادة بيع الزي المدرسي الخاص بها داخل متاجر الموزعين أو وضع حد أدني لسعر البيع يعد فعلاً محظوراً للفقرة المذكورة اعلاه.

مثال: إذا اتفقت المنشأة التعليمية (س) مع الموزعين (أ - ب – ج) على تصنيع او توريد او توزيع الزي المدرسي داخل او خارج المدرسة وحددت سعر إعادة بيعه أو وضعت حد أدنى لسعر البيع، فهي بهذا السلوك قد حدت من قدرة الموزعين على المنافسة السعرية فيما بينهم.

- **بيع الزي المدرسي حصراً داخل المنشأة التعليمية او الاتفاق مع مورد حصري لتوزيع الزي المدرسي.**

قيام منشأة تعليمية ببيع الزي المدرسي حصراً داخل مدارسها من شأنه إجبار أولياء الامور على شرائه من مورد محدد، ويعد هذا السلوك مقيداً لعمليات الانتاج والتوزيع لهذا المنتج ويحد من قدرة الموزعين والمصنعين العاملين في النشاط على المنافسة في السوق المعني إضافة الى انه يسهم في تقييد رغبة المستهلك واختياره لما يناسبه وفق عناصر الجودة والسعر وتعد هذه الممارسة محظورة وفقاً لقانون المنافسة المادة (١٠) الفقرة الحادية عشر.

- **اتفاق المنشأة التعليمية والموزع على حصرية توريد وبيع الزي المدرسي الخاص بها.**

تعد هذه الممارسة مخالفة لقانون المنافسة وفقاً للمادة (١٠)، للمدرسة الحق في تحديد مواصفات الزي المدرسي ليكون متاحاً في كافة المتاجر وفق مواصفات عامة وبأسعار مناسبة.

- **خامساً: الالتزامات الواجب مراعاتها عند إقرار الزي المدرسي**

١- عدم تمييز الزي المدرسي الخاص بتصاميم أو اشكال أو خطوط او نقوش معقدة أو مركبة بطريقة لا تتيح توافره في أكثر من مصدر.
٢- توفير الزي المدرسي لدى أكثر من منفذ بيع وترك الخيار للمستهلك للشراء وفق ما يناسبه من عناصر الجودة والسعر وعدم حصر بيع الزي المدرسي داخل المدرسة فقط أو من خلال موزع حصري.
٣- الاعلان عن تفاصيل الزي المدرسي قبل بدء العام الدراسي بمدة كافية لا تقل عن (٦٠) يوم وترك الخيار للمستهلك في شراء الزي من منفذ بيع مناسب وإتاحة الفرصة للموردين لغرض تجهيزه.
٤- عدم توجيه المستهلك على شراء الزي المدرسي من بيع معين أو موزع محدد.
٥- إتاحة الخيار للمستهلك لشراء قطع الزي المدرسي مجزأة وكاملة وعدم إجباره على شراء القطع كاملة ومربوطة.
٦- عدم تحديد سعر أو حد أدنى لسعر البيع في منافذ بيع الموزعين.
٧- من الممكن توفير شعار المدرسة بشكل مستقل وبسعر رمزي للمستهلك لغرض حياكته على الزي لاحقاً إن تطلب الأمر.
٨- عدم الاتفاق مع مورد أو موزع بشكل حصري.